

من وزير المالية

إلى

السيد المدير العام للأداءات

الموضوع: حول إعفاء موظفي البعثات الدبلوماسية من معاليم تسجيل العربات
المرجع: مكتوبكم عدد 3278 بتاريخ 08 أبريل 2016 وعدد 3644 بتاريخ 21 أبريل
2016
المصاحب: محضر جلسة العمل المنعقدة بالإدارة العامة للدراسم والتدريج الجبائي
بتاريخ غرة فيفري 2013

تبعاً لمكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاهما معرفة هل يشمل إعفاء
السيارات الموردة من قبل الأجانب من معاليم تسجيل العربات المنصوص عليه بالفصل 2 من
القانون عدد 82 لسنة 2005، السيارات السياحية الموردة من قبل موظفي البعثات الدبلوماسية،
يشرفني إعلامكم أن الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2013 نص خاصة على إعفاء السيارات التي
تملكها البعثات الدبلوماسية وموظفيها من معاليم تسجيل العربات شريطة المعاملة بالمثل.

هذا ومن جهة أخرى تعفى من المعلوم الموظف عند أول تسجيل للسيارات السياحية بسلسلة
تونسية المنصوص عليه بالفصل 2 من القانون عدد 82 لسنة 2005 خاصة السيارات السياحية
الموردة من قبل الأشخاص الأجانب غير المقيمين والمنفعة بالإعفاء من دفع المعاليم والأداءات عند
التوريد بمقتضى التشريع الجاري به العمل.

وبالتالي وبالنسبة إلى الحالة الخاصة بموظفي البعثات الدبلوماسية الذين تتوفر فيهم صفة
الأجنبي غير المقيم فإن السيارات الموردة من قبلهم تعفى من المعلوم عند أول تسجيل للسيارات
السياحية الموظف لفائدة صندوق الانتقال الطاقى شريطة التنصيص على ذلك ضمن شهادات
التسجيل الديواني وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه خلال جلسة العمل المنعقدة بالإدارة العامة للدراسم
والتدريج الجبائي بتاريخ غرة فيفري 2013 والذي تجدون طي هذا نسخة منه.

والسلام